

المبحث الأول
مسألة الأغلبية في
سياق الأدلة الشرعية

obeikandi.com

مسألة الأغلبية في سياق الأدلة الشرعية

لا بد من التسليم بأن مسألتنا هذه ليست من المسائل المنصوصة ، بمعنى أنه ليس هناك نص يأمر صراحة باتباع الأغلبية ولزوم حكمها ، كما أنه ليس هناك نص ينهى أو يحذر من ذلك . وإنما هي مسألة اجتهادية استنباطية . والنصوص التي تتصل بالموضوع - ويمكن اعتمادها في الاستنباط - كثيرة ، وخصوصاً في السيرة النبوية . ولكنها جميعاً تحتاج إلى تدبر واستنطاق ، لكي تفصح عن دلالتها في الموضوع . ولهذا اختلفت أنظار العلماء والباحثين فيها ، واختلفت استنباطاتهم منها واستدلالاتهم بها .

والذي تعين عندي ، هو الاعتداد بالأغلبية في مواضعها وبشروطها . ولهذا سأستعرض الأدلة الدالة على هذا ، بغض النظر عن استدلال المخالفين بها أو غيرها ، على عدم اعتبار الأغلبية ، ثم أعود في المبحث الثاني ، إلى عرض آراء المخالفين ، ومناقشة استدلالاتهم .

١- القرآن الكريم :

ليس في القرآن الكريم ما يمكن اعتباره نصاً ^(١) في

(١) أعني بالنص معناه الأصولي الاصطلاحي ، وهو ما لا يحتمل إلا معني واحدًا ، ولا يقبل التأويل .

المسألة . إلا أن قوله تعالى يمدح المؤمنين : ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾ [الشورى: ٣٨] يعطي إحياء قوياً بأن المددوحين يتداول أمرهم بينهم ، ويتقرر العمل فيه بينهم ، فهم شركاء . وهذا لا يتحقق في صورة امتلاك فرد واحد منهم حق البت في (الأمر) بل يظهر ويتحقق عندما يكون البت جماعياً ، بالإجماع ، أو بالخلاف اليسير الذي يرتفع بالتراضي والتغاضي . وأقل ما يتحقق به ذلك : اتفاق الأغلبية .

وإلى قريب من هذا المعنى ذهب العلامة أبو الأعلى المودودي في قوله الأخير ^(١) ، وفي هذا يقول - رحمه الله : « إن قاعدة ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾ تتطلب بذاتها خمسة أمور ... خامسها : التسليم بما يجمع عليه أهل الشورى أو أكثرهم . أما أن يستمع ولي الأمر إلى آراء جميع أهل الشورى . ثم يختار هو نفسه بجرية تامة ، فإن الشورى في هذه الحالة تفقد معناها وقيمتها . فالله لم يقل : (تؤخذ آراؤهم ومشورتهم في أمورهم) وإنما قال : ﴿ وَأَمْرُهُمْ

(١) ذهب المودودي في كتاباته الأولى إلى عدم اعتبار الأغلبية ، وأن للأمر أن يخالف الأغلبية ، أو حتى جميع الأعضاء مجلس شورا ، ويأخذ بما بدا له . انظر على سبيل المثال كتابه : (نظرية الإسلام وهدية) ، ص ٥٩ .

شُورَى بَيْنَهُمْ ﴿١﴾ ، يعني أن تسيير أمورهم بتشاورهم فيما بينهم ، وتطبيق هذا الأمر الإلهي لا يتم بأخذ الرأي فقط ، وإنما من الضروري لتنفيذه وتطبيقه أن تجري الأمور وفق ما يتقرر بالإجماع أو بالأكثرية « (١) » .

ومن الآيات التي يمكن الاسترشاد والاستئناس بها في الموضوع ما جاء في قصة ملكة سبأ ، حيث حكى الله تعالى عنها أنها : ﴿ قَالَتْ يَأْيُهَا الْمَلَأُ إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ ﴿١٩﴾ إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿٢٠﴾ أَلَّا تَعْلَمُونَ عَلَى وَآتُونِي مُسْلِمِينَ ﴿٢١﴾ قَالَتْ يَأْيُهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ ﴿٢٢﴾ .

[النمل : ٢٩ - ٣٢]

والشاهد عندي هو قولها : ﴿ مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ ﴾ .

وحتى يستقيم الاستشهاد بقول ملكة سبأ ، ولا يبقى فيه مجال للإنكار والاعتراض ، لابد من التنبيه على أمرين :

(١) الحكومة الإسلامية ، ص ٩٤ نقلا عن كتاب : (النظام السياسي في الإسلام) ، ص ٩٥ ، للدكتور محمد عبد القادر أبو فارس .

الأول : ما قرره الشاطبي - ولا أعلم مخالفاً له فيه - وهو : « كل حكاية وقعت في القرآن . فلا يخلو أن يقع قبلها ، أو بعدها - وهو الأكثر - رد لها ، أو لا . فإن وقع رد ، فلا إشكال في بطلان ذلك المحكي وكذبه . وإن لم يقع معها رد ، فذلك دليل على صحة المحكى وصدقه ... فإن القرآن سمي فرقائاً ، وهدى وبرهائاً ، وبيائاً وتبيائاً لكل شيء . وهو حجة الله على الخلق ، على الجملة والتفصيل ، والإطلاق والعموم . وهذا المعنى يلي أن يحكى فيه ما ليس بحق ، ثم لا ينبه عليه ... » ^(١) .

وما قالته ملكة سبأ والتزمت به ، من أنها لا تبرم أمراً إلا بموافقة ملئها ، ليس عندنا في القرآن لا في نفس الموضع ولا في غيره ، ما يرده ويبطله .

وكذلك في سنة المصطفى وسيرته ﷺ ، لا تجد إلا ما يشهد له ويؤيده ، على ما سنرى . ومن هنا فلا مجال لإبطال ما قالته هذه المرأة والتزمت به ، وحكاه الله - عز وجل - ليتلى على عباده إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها . ولا دليل على تلك النزعة الاتهامية ، التي عبر عنها الأستاذ عدنان النحوي بقوله : « فلم تكن الشورى التي طلبتها بحثاً عن مخرج ، أو تحريماً لحق ، إنها لم تكن

أكثر من أسلوب في الإدارة ونمط من أنماط الحكم ، إدارة الآلات ، وحكم الأموات » ^(١) .

الأمر الثاني : وهو أعلى درجة من سابقه ، هو أن ملكة سبأ سيقّت في القرآن مساق التنويه والرضا عن تدبيرها وتصرفها وعاقبة أمرها . أما شركها الأول ، فلأنها ﴿ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ كَافِرِينَ ﴾ [النمل: ٤٣] ، ولكنها ما إن سمعت دعوة الحق ، حتى قالت : ﴿ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ .

[النمل : ٤٤]

فكل ما حكاه القرآن من أقوالها وأفعالها - منذ تلقت كتاب سليمان - يدل على أنها سيقّت مثلاً للتعقل وحسن التدبير ، على غرار ما حكى الله تعالى عن ذي القرنين . وقد فهم عدد من المفسرين هذا السياق ، فاعتبروا به ونبهوا عليه .

قال القرطبي معلقاً على مشاورتها ومحاورتها للملئها : « فأخذت في حسن الأدب مع قومها ، ومشاورتهم في أمرها وأعلمتهم أن ذلك مطرد عندها في كل أمر يعرض بقولها : ﴿ مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ ﴾ فكيف

(١) ملامح الشورى في الدعوة الإسلامية ص ٣٦ .

في هذه النازلة الكبرى . فراجعها الملاء بما يقر عينها ، من إعلامهم إياها بالقوة والبأس ، ثم سلموا الأمر إلى نظرها . قال القرطبي : « وهي محاورة حسنة من الجميع » ^(١) .

وقد كشفت تصرفاتها عن أنها كانت أهلاً لذلك التفويض الذي منحها إياه مجلس شوراها ، وأنها صدرت فيها عن خبرة ودراية ؛ ولهذا لما حكى الله تعالى قولها : ﴿ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً ﴾ عقب سبحانه مؤيداً كلامها بقوله : ﴿ وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ [النمل : ٣٤] قال ابن عباس : هو من قول الله - عز وجل - معرفاً لمحمد ﷺ وأمه بذلك ومخبراً به ^(٢) .

وقال العلامة محمد الأمين الشنقيطي : « ألا ترى أن ملكة سبأ ، في حال كونها تسجد للشمس من دون الله ، هي وقومها ، لما قالت كلاماً حقاً ، صدقها الله فيه ، ولم يكن كفرها مانعاً من تصديقها في الحق الذي قالت ، وذلك في قولها فيما ذكر الله عنها : ﴿ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً ﴾ فقد قال الله تعالى مصداقاً لها في قولها : ﴿ وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ » ^(٣) .

(٢،١) تفسير القرطبي ١٣/ ١٩٥ .

(٣) أضواء البيان ، تفسير القرآن بالقرآن ١/ ٥ .

فبناء على أن قولها : ﴿ مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ ﴾ محكي في كتاب الله - عز وجل - دون أي إبطال أو ذم ...

وبناء على سياق التأييد والرضا ، الذي جاء فيه هذا القول ...

فإن قولها والتزامها بأن لا تقطع في أمر من أمور الدولة ، إلا بعد أن يشهده ملؤها ويوافقوا عليه ، يعتبر مثالا يحتذى . وذلك إنما يتمثل في إجماعهم ، أو تراضيهم ، أو أكثريتهم .

٢- السيرة والسنة :

لم يكن لرسول الله ﷺ مجلس قار محدد الأعضاء لإجراء الشورى بينهم بشكل منتظم ، ولم يكن هذا الأمر ضرورياً يومئذ . لكنه ﷺ كان حريصاً ألا يمضى أمراً من أمور المسلمين - مما لا وحي فيه - إلا بعد مشورة المسلمين وموافقتهم التي تتمثل في إجماعهم أو في قول جمهورهم وأكثريتهم . وهذه نماذج لذلك مما ذكرته كتب السيرة وغيرها .

في غزوة بدر :

خرج المسلمون ومعهم رسول الله ﷺ لاعتراض عير

لقريش قادمة من الشام ، ومحملة ببضاعة كثيرة . وكانت قريش - كما هو معلوم - قد أرغمت المسلمين على ترك أموالهم وديارهم وأرضهم بمكة ، والهجرة إلى المدينة فراراً بدينهم وأرواحهم . فلذلك خرج المسلمون لاعتراض العير والاستيلاء عليها . وعلم قائد القافلة التجارية ، أبو سفيان بن حرب ، بخروج المسلمين إلى قافلته ، فبادر بسرعة واستأجر من يخبر قريشاً ، فتجهزت قريش ، وحركت جيشها للقاء المسلمين وقتالهم . ولم يكن المسلمون قد خرجوا بنية القتال وعلى استعداد له . لكن ها هي قريش قادمة للقتال ، فما العمل ؟ هنا عمد النبي ﷺ إلى الشورى لمعرفة آراء من خرجوا معه ، واستطلاع مدى استعدادهم للقتال إذا لزم الأمر . قال ابن إسحاق : « وأتاه الخبر عن قريش بمسيرتهم ليمنعوا غيرهم ، فاستشار الناس وأخبرهم عن قريش ، فقال أبو بكر الصديق وأحسن ، ثم قام عمر بن الخطاب فقال وأحسن . ثم قام المقداد بن عمرو ، فقال : يا رسول الله ، امض لما أراك الله فنحن معك . والله لا نقول كما قالت بنو إسرائيل لموسى : ﴿ فَادْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَتِلَا إِنَّا هَهُنَا قَاعِدُونَ ﴾ [المائدة : ٢٤] ، لكن ، اذهب أن وربك فقاتلا إنا معكما مقاتلون ، فوالذي بعثك بالحق لو سرت

بنا إلى برك الغماد لجالدنا معك من دونه حتى تبلغه ... »
(١)

فهؤلاء ثلاثة من كبار المهاجرين ، بل هم ممثلو المهاجرين ،
، يؤيدون ما ارتآه النبي ﷺ من مناجزة القوم . ولكن ممثلي
الأنصار - وهم الأكثرية لم يتكلموا بعد . ولهذا لم يكتف
النبي ﷺ بكلام المهاجرين وتأيدهم للقتال ، فاستمر رسول
الله ﷺ يقول : « أشيروا علي أيها الناس » . قال ابن
إسحاق : « وإنما يريد الأنصار ، وذلك أنهم عدد الناس ...
» (٢) . أي أكثريتهم ، فكان لا بد أن يسمع منهم ومن
ممثلهم . ففهم الأنصار ذلك ، فقال زعيمهم سعد بن
معاذ : « والله لكأنك تريدنا يا رسول الله ؟ قال : « أجل » .
قال : فقد آمنا بك ، وصدقناك ، وشهدنا أن ما جئت به هو
الحق ، وأعطيناك على ذلك عهدنا ومواثيقنا على السمع
والطاعة ، فامض يا رسول الله لما أردت ، فنحن معك .
فوالذي بعثك بالحق ، ولو استعرضت بنا هذا البحر
فخضته ، لخضناه معك ، ما تخلف منا رجل واحد ، وما
نكره أن تلقي بنا عدونا غداً ، إنا لصبر في الحرب صدق

(١) السيرة النبوية ، لابن هشام ٦٥٣/٢ .

(١) المصدر السابق .

في اللقاء . لعل الله يريك منا ما تقر به عينك . فسر بنا على بركة الله » ^(١) .

قال ابن إسحاق : فسر رسول الله ﷺ بقول سعد ، ونشطه ذلك ، ثم قال : « سيروا ، وأبشروا ، فإن الله تعالى قد وعدني إحدى الطائفتين ، والله لكأني أنظر إلى مصارع القوم » ^(٢) .

ونتقل من مقدمات المعركة إلى نتائجها ، فقد كان من نتائجها : وقوع عدد من أسرى المشركين في أيدي المسلمين . وهذه أول مرة يحدث فيها هذا ، فلم يكن هناك حكم سابق في المسألة . فلجأ النبي ﷺ إلى الشورى .

وعرض الأمر على المسلمين ، وكان في مقدمة من أدلوا بآرائهم أبو بكر وعمر : جاء في صحيح مسلم ، من رواية عمر ابن الخطاب قال : « فقال أبو بكر : يا نبي الله ، هم بنو العم والعشيرة ، أرى أن تأخذ منهم فدية ، فتكون لنا قوة على الكفار ، فعسى الله أن يهديهم للإسلام . فقال رسول الله ﷺ : « ما ترى يا ابن الخطاب ؟ » قلت :

(٢) السابق ، وانظر صحيح مسلم ، بشرح النووي ١٢ / ١٢٤ .

(٣) سيرة ابن هشام ٢ / ٦٥٣، ٦٥٤ .

لا والله يا رسول الله ، ما أرى الذي رأى أبو بكر . ولكني أرى أن تمكنا فضرب أعناقهم ... فإن هؤلاء أئمة الكفر وصناديدها . فهو رسول الله ﷺ ما قاله أبو بكر ولم يهو ما قلت . فلما كان من الغد ، جئت رسول ﷺ وأبو بكر قاعدين يكيان ، قلت : أخبرني من أي شيء تبكي أنت وصاحبك ؟ فإن وجدت بكاء بكيت ، وإن لم أجد بكاء تابكيت لبكائكما . فقال رسول الله ﷺ : « أبكي للذي عرض على أصحابك من أخذهم الفداء . لقد عرض علي عذابهم أدنى من هذا الشجرة » (شجرة قريبة من النبي ﷺ) « وأنزل الله - عز وجل : ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُشْخِرَ فِي الْأَرْضِ ﴾ إلى قوله : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا ﴾ [الأنفال: ٦٧ - ٦٩] فأحل الله الغنيمة لهم » ^(١) .

فهذه الرواية ، وإن ظهر في أولها أن النبي ﷺ إنما أخذ برأي صحابي واحد ، هو أبو بكر الصديق ، فإنها صريحة في آخرها ، بأن القول بأخذ الفدية من الأسرى كان قول جمهور الصحابة : (أبكي للذي عرض على أصحابك ... ولقد عرض علي عذابهم ...) فالرسول

(١) انظر : صحيح مسلم ، بشرح النووي ، ١٢ / ٨٦ ، ٨٧ .

أخذ بقول أبي بكر ، ليس فقط لأنه هو أيضاً مال إلى القول واستحسنه ، ولكن لأنه أيضاً هو الرأي الذي عرضه عليه أصحابه ، ويتأكد هذا من كون الآية التي نزلت موافقة لقول عمر ، قد تضمنت المواخضة لعامة المسلمين على تطلعهم إلى الحصول على المال ﴿ تَرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [٦٧ ، ٦٨] .

قال ابن عاشور : « والخطاب في قوله : ﴿ تَرِيدُونَ ﴾ للفريق الذين أشاروا بأخذ الفداء . وفيه إشارة إلى أن رسول الله ﷺ غير معاتب ؛ لأنه أخذ برأي الجمهور »^(١) .

في غزوة أحد :

غزوة أحد جاءت بسبب إصرار قريش على الانتقام ورد الاعتبار من الهزيمة النكراء التي لحقتها في بدر . وبدأ زعماء قريش يستنفرون كل ما يستطيعون لغزو المسلمين . ونجحوا

(١) التحرير والتنوير ١٠ / ٧٥ .

في رصد الأحوال الضخمة التي أفلتت بها القافلة التجارية بقيادة أبي سفيان ، نجحوا في رصدها لتمويل حرب المسلمين . ونجحوا أيضاً في التعبئة الشاملة للمقاتلين والمساندين ... قال ابن إسحاق : « فخرجت قريش بجدها وجدها وحديدها ، وأحايشها ، ومن تابعها من بنى كنانة ، وأهل تهامة . وخرجوا معهم بالظعن ^(١) ، التماس الحفيظة ^(٢) ، وأن لا يفروا ... » ^(٣) .

فلما علم رسول الله ﷺ بذلك ، جمع المسلمين ، واستشارهم ، وعرض عليهم رأيه ، وهو ألا يخرجوا لملاقاة المشركين خارج المدينة ، وأن ينتظروا حتى يدخل المشركون المدينة - إن هم دخلوا - فيجري القتال داخلها ، باعتبار أن هذا الوضع أنسب للمسلمين وأعسر على الأعداء المهاجمين . وقد أيد هذه الفكرة عبد الله بن أبي ابن سلول ، زعيم المنافقين ، وقال موضحاً رأيه : « يا رسول الله ، أقم بالمدينة لا تخرج إليهم ، فوالله ما خرجنا منها إلى عدو لنا قط إلا أصاب منا ، ولا دخلها علينا إلا

(١) أي خرجوا بنسائهم ، والظعن جمع ظعينة ، وهي المرأة في الهودج .

(٢) أي ليثيروا حفيظة المقاتلين وحميتهم للقتال والثبات .

(٣) سيرة ابن هشام ٨٣٩/٣ .

أصبنا منه ، فدعهم يا رسول الله ، فإن أقاموا أقاموا بشر محبس ، وإن دخلوا قاتلهم الرجال في وجوههم ، ورماهم النساء والصبيان بالحجارة من فوقهم ، وإن رجعوا رجعوا خائئين كما جاؤوا » ^(١) .

ولكن جمهور الصحابة فضلوا الخروج لملاقاة المشركين خارج المدينة ، باعتبار أن البقاء داخلها سيتيح لقريش أن تعتبر المسلمين قد خافوا ، وعجزوا عن المواجهة ، فتحصنوا بمديتهم ودورهم وتشيع ذلك في العرب ، فتنحط قيمة المسلمين وهيتهم في أعين المترقبين . ثم إن بعض الصحابة ممن فاتهم شهود معركة بدر ، كانوا أكثر حرصاً على الخروج ، لتكون لهم صولة على الأعداء كتلك التي فاتتهم في بدر .

قال ابن العربي : « وقال حمزة ، وسعد بن عباد ، والنعمان بن مالك بن ثعلبة ، في غيرهم من الأوس والخزرج : أما تخشى يا رسول الله أن يظن عدونا أننا كرهنا الخروج إليهم جبناً ، فيكون هذا جرأة لهم علينا ؟ وتكلم قوم من الأنصار بمثل ذلك . وقال حمزة : والذي أنزل الكتاب ، لا أطعم اليوم حتى أجالدهم بسيفي . وقال له النعمان بن مالك : إن البقر المذبحة قتلى من أصحابك ،

(٤) سيرة ابن هشام ٣ / ٨٤١ .

وأنا منهم فلم تحرمنا الجنة ؟ والله الذي لا إله إلا هو لدخلناها ... ثم قال : فإني أحب الله ورسوله ، ولا أفر يوم الزحف ، وتكلم بعض بني الأشهل بمثله ، وقال له أبو سعد خيثمة بن خيثمة نحوه في كلام حسن ، وغيره مثله ... » (١)

قال ابن إسحاق : « فلم يزل الناس برسول الله ﷺ الذين كان من أمرهم حب لقاء القوم ، حتى دخل رسول الله ﷺ بيته ، فلبس لأمته (٢) ، ثم خرج عليهم ، وقد ندم الناس وقالوا : استكرهنا رسول الله ﷺ ولم يكن لنا ذلك . فلما خرج عليهم رسول الله ﷺ قالوا : استكرهناك ولم يكن ذلك لنا . فإن شئت فاقعد صلى الله عليك . فقال رسول الله ﷺ : « ما ينبغي لنبي إذا لبس لأمته أن يضعها حتى يقاتل » فخرج رسول الله ﷺ في ألف من أصحابه ... » (٣) .

وسواء أكان النبي ﷺ قد غير رأيه ، واقتنع برأي أصحابه ، أو بقي في نفسه رأيه كما كان ، فقد استجاب لرأي جمهورهم وأمضاه .

ومما يجعل احتمال أن يكون النبي ﷺ نفسه قد غير

(١) عارضة الأخوذى ٧ / ٢١٠ .

(٢) اللأمة : الدرع ، ويكنى بها عن التسليح والتأهب للحرب .

(٣) سيرة ابن هشام ٣ / ٨٤١ .

رأيه ، احتمالاً وارداً ، هو أنه ﷺ تمسك بالخروج ، رغم ما أبداه الصحابة من تنازل عن رأيهم تأديباً لرسول الله ﷺ وتعظيماً لمكانته . وأيضاً فلربما توجس خيفة من ذلك الحماس الذي أبداه ابن سلول لفكرة البقاء داخل المدينة . فقد كان من الممكن تماماً أن يعمد رأس المنافقين إلى التآمر مع المشركين فيسهل هو أصحابه من المشركين دخول المدينة ، ويخذلوا المسلمين وينقلبوا ضدهم ، ويعملوا مع المشركين ، وربما اليهود أيضاً ، على استئصال المسلمين .

وربما فكر النبي ﷺ في هذا الاحتمال . وهو يرى عدو الإسلام والمسلمين يدافع عن فكرة البقاء في المدينة ، فغير رأيه ، وآثر الخروج وتمسك به . وعلى كل ، فهذا مجرد احتمال ، ويبقى الثابت في جميع الحالات ، أن رسول الله ﷺ نزل عند رأي جمهور أصحابه وعمل به ، كشأنه في مواطن أخرى .

ومما يزيد في درجة الاحتمال الذي ذكرته ، ما وقع من تحرك يهودي مباشرة بعد أن انتهت معركة أحد دون أن تحقق بغية المشركين في القضاء على المسلمين . فقد تحرك زعماء اليهود ، وخاصة من بنى النضير وبنى وائل ، إلى محاربة المسلمين في ظل تحالف واسع ... فكانت غزوة

الخندق . أو غزوة الأحزاب . فلننتقل إليها . ففيها أيضاً ما يدخل في موضوعنا .

غزوة الخندق :

روى ابن إسحاق عن جماعة من الرواة : « قالوا : إنه كان من حديث الخندق أن نفرًا من اليهود - منهم سلام بن أبي الحقيق النضري ، وحیی بن أخطب النضري ، وكنانة بن الربيع بن أبي الحقيق النضري ، وهوذة بن قيس الوائلي ، وأبو عمار الوائلي ، في نفر من بني النضير ونفر من بني وائل ، وهم الذين حزبوا الأحزاب على رسول الله ﷺ خرجوا حتى قدموا على قریش مكة ، فدعوهم إلى حرب رسول الله ﷺ ، وقالوا : إنا سنكون معكم عليه حتى نستأصله ... » ^(١) .

ومضى هؤلاء النفر يجزبون الأحزاب ، ويعقدون حلفهم على فكرة واحدة ، هي استئصال محمد وأصحابه . فأدخلوا في هذا الحلف كلا من قریش وغطفان ، وبني قريظة ، بالإضافة إلى بني النضير وبني وائل .

ولا أريد الدخول في تفاصيل هذه الغزوة ، فذلك

(١) سيرة ابن هشام ٣/ ١٠٣٢ .

معروف ، مسطور في مظانه . ولهذا أنتقل إلى الشاهد عندي في وقائعها . فبعد أن نفذت الأحزاب اتفاقها ، ولجأ المسلمون إلى حفر الخندق ، مما حال دون دخول المشركين المدينة ، حوصر المسلمون ما يقرب من شهر . فاشتد ذلك عليهم ، وبدأ الخوف والوهن يتسلل إلى بعض النفوس ، وبدأ المنافقون يرفعون عقيرتهم بالطعن والتثييط ... قال ابن إسحاق يصور الموقف الذي أصبح عليه المسلمون : « وعظم عند ذلك البلاء ، واشتد الخوف ، وأتاهم عدوهم من فوقهم ومن أسفل منهم ، حتى ظن المؤمنون كل ظن ، ونجم النفاق من بعض المنافقين ... » ^(١) .

في هذا الظرف العسير ، لجأ القائد الحكيم ﷺ إلى خطوة ليخفف بها عن أصحابه ، ويكسر بها طوق أعدائهم ، فأجرى اتصالات سرية مع قائدي غطفان : عيينة بن حصن ، والحارث ابن عوف ، وتوصل معهما إلى اتفاق يقضي بانسحاب غطفان من الحلف ، ورجوع مقاتليها عن المسلمين ، مقابل أن يعطيهم المسلمون ثلث ثمار المدينة .

وقبل أن يصبح العقد نهائياً وملزماً ، عرض النبي ﷺ

(١) سيرة ابن هشام ٣/ ١٠٣٢ .

الأمر على زعيمى الأنصار وممثليهم : سعد بن معاذ ، وسعد بن عباد : « فقالا له : يا رسول الله ، أمراً تجبه فنصنعه ، أم شيئاً أمرك الله به لا بد لنا من العمل به ، أم شيئاً تصنعه لنا ؟ قال : « بل شيء أصنعه لكم ، والله ما أصنع ذلك إلا لأنني رأيت العرب قد رمتكم عن قوس واحد ، وكالبوكم من كل جانب ، فأردت أن أكسر عنكم من شوكتهم إلى أمر ما » فقال له سعد بن معاذ : يا رسول الله ، قد كنا نحن وهؤلاء القوم على الشرك بالله وعبادة الأوثان ، لا نعبد الله ولا نعرفه ، وهم لا يطمعون أن يأكلوا منها إلا قرى أو بيعاً ، أفحين أكرمنا الله بالإسلام وهدانا إليه ، وأعزنا بك وبه ، نعطيهم أموالنا ؟ والله ما لنا بهذا من حاجة ، والله لا نعطيهم إلا السيف حتى يحكم الله بيننا وبينهم ، قال رسول الله ﷺ : « فأنت وذاك » . فتناول سعد بن معاذ الصحيفة ، فمحا ما فيها من الكتاب ثم قال : ليجهدوا علينا ^(١) .

وهكذا ، تخلص النبي عن تدبيره ، لما أبداه زعيم الأنصار من رأي ، ومن استعداد للمجادة والتحمل . ولم يعترض على ذلك صحابة سعد بن عباد . وإنما

(١) سيرة ابن هشام ٣/ ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ .

استشار رسول الله ﷺ هذين دون غيرهما ، وخاصة من كبار المهاجرين . كأبي بكر وعمر ؛ لأن هذين هما زعيما الأوس والخزرج (الأنصار) ، والثمار التي كانت ستعطى لغطفان هي ثمار الأنصار أهل المدينة . فلهذا كان لا بد من استشارة السعدين ، وكان موقفهما كافياً . فأخذ الرسول به وعدل عن فكرته هو ﷺ .

وبعد : فهذه نصوص القرآن الكريم ، وهذه تصرفات رسول الله ﷺ ، تشهد لصوابية الاعتداد برأي الأغلبية ، إذا كانت في موضعها ، وفي نطاق حقها واختصاصها . وها هو رسول الله ﷺ خيرة خلقه وأكملهم عقلاً وأسداهم نظراً ، المؤيد بالعصمة وبالوحي ، ينزل عند رأي أصحابه ، ويمضي ما عليه جمهورهم ، فيما لا وحي فيه .

وليس في النصوص التي قدمت كلام عن - الأغلبية - و - الأكثرية - ولكن العبرة بالمضامين والدلالات لا بالألفاظ والعبارات . وقد أصبحت أحكام الشرع أصولاً وفروعاً ، مصوغة بألفاظ ومصطلحات ظهرت عبر العصور ، لم يستعملها الرسول ﷺ ولم يعرفها الصحابة . فالصيغ التعبيرية ، والأشكال التنفيذية ، لم تتوقف يوماً

عن التقلب والتغير والتطور ، لا سيما في الجوانب المتغيرة من الحياة . ولهذا لا يضيرنا أن لا نجد في الكتاب والسنة ولا في اصطلاحات أسلافنا وممارستهم ، اصطلاح الأغلبية ، ولا ألا نجد أيضاً بعض الأشكال التنفيذية التي نراها اليوم ، فحسبنا أن نجد الشرع ، وخاصة التطبيقات النبوية ، قد اعتبر وقدر رأي الأمة ، ورأي علمائها ، ورأي قادتها . وأن الرسول كان ينزل عن رأيه لرأي هؤلاء ، ويمضي وينفذ ما قال جمهورهم ، أو مجموعهم . فإذا كان المبدأ مقررًا معتبرًا ، فللتفاصيل شأن آخر . وسيأتي بعضها قريبًا بحول الله - عز وجل .
